

# الإعلام اللبناني يحتاج أكثر من التفاؤل لإخراجه من عنق الزجاجة

## قرداحي يدعو وسائل الإعلام للإيجابية واستبعاد المتشائمين عن الشاشات



### حربة الصحافة والتعبير تتراجع في لبنان منذ سنوات

الرضوخ للضغوطات والانصياع لإرادة السلطة وأحزابها وتطويع سياساتها التحريرية، وإمساك الأجهزة التي قد تضعه أمام احتمالات وقوع التهديدات والاتهامات الجاهزة والمعجلة مسبقاً بإثارة الفتنة وحملات التحريض. وقرداحي (71 عاماً) شخصية إعلامية معروفة في لبنان والوطن العربي، وعمل صحافياً في إذاعة مونت كارلو في باريس، لكن شهرته الواسعة اكتسبها من تقديم برنامج المسابقات الشهير "من سيربح المليون" على فضائية "أم بي سي".

ولم تكن السياسة بعيدة يوماً عن طموح قرداحي، ففي عام 2013 أعلن عن ترشحه للانتخابات النيابية عن منطقة كسروان، قبل أن ينسحب منها بسبب القانون الانتخابي، وقال قرداحي في تصريحات غاضبة ضد السياسة، إنه "ليس موافقاً على التحالفات السياسية القائمة، لأنها ضحك على الشعب، ضحك على عقول الناس، أنا غاضب وعاتب وخائب الظن بالمواضيع السياسية والانتخابات النيابية، لكن في النهاية لست بحاجة للنيابة".

والجمعة، تشكلت الحكومة اللبنانية برئاسة نجيب ميقاتي عقب 13 شهراً من التعثر عقب استقالة حكومة تصريف الأعمال برئاسة حسان دياب في العاشر من أغسطس 2020 بعد 6 أيام من انفجار كارثي بمرق بيروت. ويأمل اللبنانيون أن تضع الحكومة الجديدة حداً للأزمة الاقتصادية الحادة التي تضرب البلاد منذ أواخر 2019، والتي أدت إلى انهيار مالي وارتفاع قياسي بمعدلات الفقر، فضلاً عن شح في الوقود والأدوية وبلغت أسوأها.

تحريض وتهديد على مواقع التواصل، واستعدادات أمنية ودعوى قضائية، وكلها تهدف إلى الحد من الحريات ونقل الحقيقة، بحسب شحور. وفي الحادي والعشرين من أبريل الماضي، قالت منظمة "مراسلون بلا حدود"، في تصنيفها السنوي، إن لبنان استمر في مساره الإحادي الذي بدأه عام 2015، متراجعاً مرتبة إضافية، إذ حل في المركز 102 من أصل 180 دولة.

وأشارت المنظمة إلى استخدام جهاز القضاء في لبنان كأداة لملاحقة وسائل الإعلام والصحافيين الذين يتابعون ويتفقدون الشخصيات السياسية أو الدينية ذات النفوذ.

وأضافت المنظمة أن ذلك يشمل المدونين والصحافيين الذين يعملون في مواقع إلكترونية، إذ يمكن أن تكلفهم منشوراتهم على منصات التواصل الاجتماعي استدعاءً من مكتب مكافحة الجرائم المعلوماتية عقب تلقي شكوى من جهات بارزة لها صلة بالحكومة.

ومن الملفات التي تنتظر قرداحي مدى قدرة الإعلام اللبناني على ممارسة دوره المهني في الرقابة على السلطات وكشف الفساد ومتابعة التحقيقات في القضايا الكبرى، في حين أنه يتعرض للضغط الذي تمثله الاتهامات المسبقة والتهديدات العلنية، ومحاولات إرهابه أمنياً ورسمياً، في محاولة للسيطرة على السلطة الرابعة التي لا تزال السلطة الفاعلة الوحيدة التي تمارس دورها بينما تضرب باقي السلطات ويسيطر على قرارها وينعدم دورها.

ولكن في زمن انعدام القانون، يقف الإعلام اللبناني اليوم بين خيارين، إما

عن الحريات الإعلامية والدفاع عنها في مواجهة الخروقات والاستعدادات والاعتداءات على الإعلاميين خلال العامين الماضيين. وأكدت عبدالصمد في تصريحات سابقة، أن حرية الصحافة والتعبير تراجعت في لبنان منذ 2010 وليس منذ 2015، وفقاً للمعطيات الواردة لديها.

وأوضحت أن هذا التراجع سببه عدة عوامل، أبرزها عدم وجود قوانين تحمي الصحافيين، في ظل الصراعات الداخلية التي تجعل كل شخص لديه رأي مختلف، مُحارب من الطرف الآخر.



وقدمت وزارة الإعلام منذ أشهر تعديلات جوهرية على اقتراح "قانون الإعلام" لحماية جميع الصحافيين والإعلاميين، بانتظار إقرارها في مجلس النواب، لكن لم يتم إقرارها.

وتعزز التعديلات حماية الصحافيين والإعلاميين من أي انتهاك أو تضيق قد يتعرضون له، وتلغي محكمة المطبوعات، بحيث تحال أفعال الإعلام أمام محكمة مختصة بالإعلام.

كما تتيح التعديلات إدراج المواقع الإلكترونية الصحافية من ضمن وسائل الإعلام التقليدية (التلفزيون، الإذاعة، الصحيفة) وبالتالي تنطبق عليها الحقوق والواجبات ذاتها. وتتوسع الانتهاكات بحق الصحافيين والناشطين من خلال حملات

يعاني لبنان مجموعة من الأزمات لم يستطع السياسيون حلها طوال السنوات الماضية، وطالت كل القطاعات بما فيها الإعلام والصحافة، لذلك فإن دعوات التفاؤل والتمسك بالروح الإيجابية التي دعا إليها وزير الإعلام الجديد جورج قرداحي تبدو مثالية أكثر منها واقعية.

بيروت - دعا وزير الإعلام اللبناني الجديد جورج قرداحي، الأحد، وسائل إعلام بلاده إلى بث روح التفاؤل والإيجابية للجمهور اللبناني وعدم استضافة سياسيين ومحلين يبشرون لبنان بـ"الجحيم"، رغم جميع الأزمات التي تمر بها البلاد وأثرت بشكل واضح على الإعلام وقدرته على القيام بعمله.

وجاء تصريح قرداحي للصحافيين بمطار بيروت، فور وصوله إلى لبنان قادماً من الإمارات، عقب يومين من إعلان تشكيل الحكومة اللبنانية الجديدة، حيث أثار خيراً تعيينه ضجة واسعة وهو من بين القلائل من الوزراء الذين عينوا في منصب يناسب اختصاصهم.

وانتقد التصريحات الإعلامية لعدد من المحللين التي تناولوا فيها الحكومة وتشكيلها والمحاصصة فيها، مشدداً على أن الحكومة حديثة الولادة ولا يمكن الحكم عليها. وشدد على أن الحكومة ستحاول القيام بشيء في ظل الظروف الراهنة.

وقال قرداحي "بعض الجهازة والمحللين الذين ظهروا عبر شاشات وسائل الإعلام خلال اليومين الماضيين وخطوا بتشكيل الحكومة والمحاصصة.. فليسمحوا لنا بالعمل ويهدأوا قليلاً".

وأضاف "لبنان كما وصفها رئيس الحكومة نجيب ميقاتي بأنها كطائرة تهبط اضطرارياً"، واصفاً بعض التعليقات على تشكيل الحكومة الجديدة بـ"المخزية والمعيبة".

ورغم حماس قرداحي لتحسين الأوضاع وعدم الالتفات للآراء السلبية، إلا أن الأوضاع في لبنان تحتاج إلى أكثر من التفاؤل، فإزمة انقطاع الوقود الذي عرقل تغطية وسائل الإعلام المحلية للاحداث والمستجدات أكبر من أن يتم حلها بالنظرة الإيجابية للمعلقين والمحللين على الشاشات اللبنانية.

ودفعت أزمة المحروقات الحادة في لبنان المؤسسات الإعلامية إلى اتخاذ إجراءات استثنائية فتاوتت تبعاً للإمكانات والاحتياجات وتوحدت حول الاستمرارية والصدور في شتى الوسائل لإبقاء تغطيتها قائمة لوقائع كوارث اقتصادية ومعيشية غير مسبوقه في تاريخ البلاد.

كما أن قانون الإعلام الذي يعمل عليه منذ سنوات، لم يستطع رؤية النور بالرغم من الخطابات المتتالية لوزيرة الإعلام السابقة نائل عبدالصمد وتفاؤلها بقرع إنجازها، دون الحديث

# إنهاء سيطرة الإخوان في وكالة السودان للأنباء

وفي منتصف يناير 2020 أصدرت لجنة تفكيك نظام الإنقاذ وإزالة التمكين ومحاربة الفساد قرارات بوضع يدها على مجموعة قنوات "طيبة" البالغة 12 قناة، وقناة الشروق، وصحيفتي الرأي العام والسوداني، وإذاعة القرآن، وحجز ممتلكاتها ومقراتها فضلاً عن مراجعة حسابات جامعة أفريقيا العالمية.

وقال رشيد سعيد يعقوب إن لجنة تفكيك نظام الإنقاذ وإزالة التمكين لديها وثائق تؤكد تمويل "قناة الشروق" منذ تأسيسها بعشرات الملايين من اليوروات عبر "وحدة تنفيذ السودان" التابعة لرئاسة الجمهورية، وأنها ظلت تتلقى ميزانية تسير سنوية من القصر الرئاسي طوال السنوات الماضية، منذ إنشائها حتى إيقافها بقرار من اللجنة.

كما أن شركة الأندلس للإنتاج الإعلامي تملك مجموعة قنوات "طيبة"، والشركة مملوكة لشخص يدعى عبدالحى يوسف الإمام، وهو شخصية إعلامية معروفة يقربها من قيادات الإخوان في السودان، فضلاً عن ملاحقته قضائياً بتهمة من بينها استغلال المال العام والدعوة إلى التطرف.

وتنتشر المؤسسات الإخوانية في السودان، ومنها مؤسسات إعلامية وتربوية واقتصادية كانت متحالفة مع المؤتمر الوطني الحاكم سابقاً في البلاد. وينسأ إلى أنه في العهد الإخواني البائد في السودان، أنشأ جهاز الأمن الوطني والخبرات العديد من المؤسسات الإعلامية، وتم توظيف المثات من الموالين والمحسوبين على الحركة الإسلامية بالسودان في القنوات والصحف، ما حولها إلى منصات ترويجية للبشير.

وذكرت شبكة الصحافيين في بيان سابق لها أنها ترفض حالة السبولة في المؤسسات الإعلامية الرسمية والخاصة واستمرار أدوارها السلبية والنمطية والديوانية التي دجن بها النظام البائد كل المؤسسات.

وأضافت أن فلول النظام البائد في الإعلام يعمدون إلى تشويه قيم الثورة وتطويع المؤسسات لطمس مضمونها المهمة مستغلين مساحات الحرية الحالية. وطالبت الشبكة باتخاذ قرارات عاجلة منها تشكيل لجنة تقصي حقائق لمراجعة ملكيات وأصول المؤسسات الإعلامية كافة، كما طالبت بالإيقاف الفوري والكامل لكل المؤسسات الإعلامية التابعة للهيئات والمؤسسات العسكرية والأمنية والتجهيز لمؤتمر عام لوضع استراتيجية إعلامية خمسين عاماً وإعادة هيكلة مؤسسات الإعلام الرسمية وإعادة تأسيسها لمصلحة أن تكون مؤسسات للمجتمع.

من جهته تعهد وكيل وزارة الثقافة والإعلام بتنفيذ تلك المطالب، داعياً إلى تشكيل لجنة بين الوزارة وشبكة الصحافيين السودانيين للمزيد من التنسيق في الموضوع.

وقصد النظام السابق تكبير الصحافة طوال فترة حكمه حتى يعيقها عن لعب دورها التوعوي والرقابي.

وواجه الإعلام السوداني تحديات جمة مع تأثره بالأزمات القليلة التي أمت بكافة مناحي الحياة في السودان خلال العقود الثلاثة الماضية، فيما يبحث الكثير من الخبراء والصحافيين عن إمكانية تحديد خارطة طريق للخروج من الأزمة في ظل الظروف الجديدة التي تعيشها البلاد.

الخرطوم - أعلنت السلطات السودانية فصل 79 موظفاً في وكالة السودان للأنباء الحكومية، لأن تعيينهم تم في عهد النظام السابق ويتجاوز الأسس واللوائح، وذلك في إطار تفكيك المنظومة الإعلامية المخترقة من قبل العناصر الإخوانية.

وجاء القرار عبر لجنة تفكيك نظام الثلاثين من يونيو، وهي لجنة حكومية معنية بملاحقة نظام الرئيس المعزول عمر البشير وتفكيكه، والتي عقدت مؤتمراً صحافياً السبت كُثِف فيه عن جملة من القرارات.

وذكرت وكالة السودان للأنباء "سوتا" أن عدد الموظفين المفصولين يمثل 27 في المئة من العدد الكلي للمعاملين بالوكالة، والبالغ 290 صحافياً وموظفاً ومهندساً وعمالاً، وأشارت إدارة الوكالة إلى أنها لم تتلق بعد أسماء المفصولين.



وتأسست وكالة السودان للأنباء في العام 1971 بقرار من الرئيس الأسبق جعفر محمد النبري، وتقدم خدمات إخبارية متنوعة.

وقال مقرر لجنة تفكيك نظام الثلاثين من يونيو وجدي صالح إن الوكالة لم تفتح باب التقديم للوظائف منذ العام 2007، وأن كل الوظائف يتم شغلها بطرق غير قانونية عبر منحها لمناري حزب المؤتمر الوطني، حزب البشير.

وتعمل السلطات السودانية على محاولة تفكيك المؤسسات التابعة للإخوان منذ عامين، فقد أعفى رئيس الوزراء السوداني عبدالله حمدوك إبراهيم الذي من منصب مدير هيئة الإذاعة والتلفزيون وقام بتكليف وكيل أول وزارة الإعلام رشيد سعيد يعقوب بتسيير مهام الهيئة بداية يناير 2020.

وقامت لجنة تفكيك نظام الثلاثين من يونيو في ديسمبر الماضي بإنهاء خدمة 60 من العاملين في الهيئة القومية للإذاعة والتلفزيون وفقاً لقرار أصدره يعقوب في الثلاثين من يناير 2020.

كما تم تكليف آخرين مكان العناصر الذين تم إغفائهم من مناصبهم، وكانوا مديريين لإدارات مختلفة بهيئة الإذاعة والتلفزيون، وفقاً للقرار.

وقصدت القرارات التي صدرت من قبل لجنة تفكيك نظام الرئيس السابق عمر البشير بحجز بعض المؤسسات الإعلامية، للتحقيق في ملكيتها ومصادر تمويلها، وليس سياساتها التحريرية؛ لاسترداد أموال الشعب السوداني المنهوبة.

وكان النظام السابق يعتبر الإعلام بوابته للعبور نحو العمل في الصحف والقنوات الحكومية والخاصة، لذلك شكلت وزارة الإعلام لجنة لحفظ ملفات العاملين بالوحدات والأقسام الإدارية بالتلفزيون وحصرتها وترتيبها وتصنيفها وإخضاعها للمراجعة.

ونفذ صحافيون سودانيون مرارا وقفات احتجاجية، للمطالبة بخطوات حاسمة من أجل تحرير الإعلام من قبضة كوارث النظام السابق، بناء على دعوات من شبكة الصحافيين السودانيين، ورد الصحافيون المحتجون شعارات الثورة السودانية، وحملوا لافتات تدعو إلى تفكيك المؤسسات الإعلامية لنظام البشير.



تفكيك المنظومة الإعلامية لإخوان مطلب صحافي

# وعود طالبان باحترام حرية الصحافة تتلاشى في أول اختبار

استمرار تصرفاتهم هذه سيشكل خطراً على حكومتهم. وأضاف دريابي "لقد أعلنوا للصحافيين في مؤتمر صحافي بأنهم سيمحونهم إذا بالاستمرار في ممارسة عملهم لكن ضمن الأحكام الإسلامية فقط، اعتقد أن هذه التهديدات لا تزال موجودة، لن يتوقف الصحافيون، إنهم جزء آخر من المجتمع، وهم أشخاص يعبرون عن صوت الشعب".

وحدثت الاحتجاجات في منطقة دشت برنشي في العاصمة الأفغانية، والتي تسكنها غالبية شيعية من أذنية الهزارة والتي عُرفت بتعرضها للاضطهاد من جانب طالبان في الماضي.

واعترضت طالبان عدداً من المحتجين لكن يبقى عددهم غير واضح، وهي إحدى أكبر المظاهرات التي شهدتها أفغانستان منذ سيطرة طالبان على البلاد.

وتابع نقدي "استخدموا العنف إلى درجة أن أحدهم كان يسحبني من رأسي ووجهي والثاني يجذبني من خاصرتي، قيداوا يدي وقدمي ودفع أحدهم قدمي (...). انتابني شعور بأن رقبتني قد تكسر، أو أن ظهري قد يكسر".



من جانبه قال دريابي "عندما اعتقلنا قوات طالبان وأخذتنا إلى مركز الشرطة، عدونا باستمرار لمدة 10 دقائق رغم أنني لم أكن بحالة تسمح لي بتذكر الوقت بالضبط، لقد ضربوني بكل ما وقع بين أيديهم". وتابع "من المحتمل أن تهدد وتعذب طالبان الصحافيين من الآن وصاعداً،

جميعها كانت هراء". وأضاف "هناك رغبة في إسكات الصحافيين ومن المتوقع أن تحظر طالبان وسائل الإعلام غير الحكومية لاحقاً".

وتواصلت قنسة "سي.إن.إن" مع الصحافيين اللذين أوصحا ما جرى لهما، وقال نقدي "لقد ضربوني بقوة مفرطة حتى ظننت أنها نهاية حياتي، تعرضت عيني اليسرى لضرر بالغ إلى درجة أن بها احمراراً حتى الآن، وأنا قلق، لأنني لا أستطيع سماع شيء بأذني اليسرى، فيها صوت ضوضاء مزعج، تلقيت أربع أو خمس صفعات قوية جدا على وجهي".

وأضاف "لقد دهسوا على رأسي من الجهة الأخرى وكانوا يضغطون بأقدامهم، لقد كان رأسي على أرضية من الموزايك، وكنت أحاول سحب نفسي من شدة الألم وأن اطلب منهم ضربني على جميع الجهات وعدم توجيه الضربات إلى منطقة الظهر فحسب، لقد ادموا وجهي".